

ترقيق الراء المكسورة وأحكام الوقف على الراء

أهداف الدرس

1. أن أتعرف حكم الراء المكسورة.
2. أن أدرك أحكام الراء حالة الوقف عليها.
3. أن أتدرب على أداء الترقيق أو التفخيم عند الوقف.
4. أن أغتنم ساعات الليل في مناجاة الله والتضرع إليه.

تمهيد

أثناء استظهاره الحزب الجديد على معلمه، تلا عمر قوله تعالى: ﴿عَبَّيْرَ الْفَيْصَرِّ﴾ [سبأ: 12] ووقف حائراً. ! هل يرقق الراء لأنها مكسورة أم يفخمها لأنها أصبحت ساكنة في الوقف وقبلها حرف استعلاء، فسأل معلمه عن حكم الراء المكسورة؟ وأحكام الراء عند الوقف عليها؟

أقرأ النظم

قال الإمام ابن بري رحمه الله:

وَالِاتِّفَاقُ أَنَّهَا مَكْسُورَةٌ *** رَقِيقَةٌ فِي الْوَصْلِ لِلضَّرُورَةِ
لِكُنْهَا فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْكَسْرِ *** وَالْيَاءِ وَالْمَمَالِ مِثْلُ الْمَرْ
وَالْوَقْفُ بِالرُّومِ كَمِثْلِ الْوَصْلِ *** فَرَدَّ وَدَعَا مَا لَمْ يَرِدْ لِلْأَصْلِ

أفهم

أتعرف معاني الألفاظ والعبارات:

- الْمَرْ: المراد هنا الوصل.
- بِالرُّومِ: الروم لغة: الطلب. وعند القراء: الإتيان ببعض الحركة.
- فَرَدَّ: فعل أمر من وَرَدَ الماءَ إذا قَدِمَ عليه.
- 1. عم تحدث الناظم في البيت الأول؟
- 2. متى ترقيق الراء في حال الوقف؟

أستخلص المضامين:

تضمنت الأبيات أحكاماً متعلقة بالراء المكسورة، وبالراء عند الوقف عليها بالسكون أو الروم، وبيان ذلك في المحاور الآتية:

أولاً: حكم الراء المكسورة

لما فرغ الناظم -رحمه الله- من حكم الراء المفتوحة والمضمومة والساكنة، شرع في الكلام على حكم الراء المكسورة، فبين أن القراء كلهم اتفقوا على ترقيقها في حالة الوصل، وأما في الوقف فسيأتي الكلام عليها، نحو: ﴿رَزَقَ﴾ [البقرة: 59] و﴿الرِّقَابَ﴾ [البقرة: 176] و﴿أَرْزَأَ﴾ [البقرة: 127] و﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: 46] فالراء في هذه الأمثلة وشبهها ترقق مطلقاً بلا شرط، ولهذا وجه الناظم -رحمه الله- ترقيقها بقوله «لِلضَّرُورَةِ» أي: إنما رقت الراء المكسورة لضرورة دفع التنافر بين الكسر والتفخيم؛ إذ الكسر يقتضي التسفل، والتفخيم يقتضي التصعد، ولا يمكن الجمع بينهما.

ثانياً: حكم الراء في حالة الوقف

ذكر الناظم -رحمه الله- في البيت الثاني حكم الراء المتحركة والساكنة في حالة الوقف، فقال: «لَكِنَّهَا» يعني الراء مطلقاً، سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة «فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالْيَاءِ وَالْمَمَالِ مِثْلَ الْمَرِّ» أي: مثل الوصل، يعني أن حكمها في الوقف بعد أحد الأمور الثلاثة مثل الحكم المتقدم في الراء المكسورة، وذلك الحكم هو الترقيق.

فَنَحْصُلُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ :

أ- الراء المتطرفة إن كانت ساكنة في الوصل فحكمها في الوقف كحكمها في الوصل فتترقق بعد الكسر، نحو ﴿بِأَنذَرْتُ﴾ [المدثر: 2] و﴿وَأَصْبِرْ﴾ [الكهف: 28] و﴿فَكَهَيِّضْ﴾ [المدثر: 4] وتفخم بعد غيره نحو ﴿بِأَمْرٍ﴾ [المدثر: 5].

ب- إن كانت متحركة في الوصل ووقف عليها فينظر فيما قبلها، فإن كان قبلها أحد أمور ثلاثة: كسرة أو ياء ساكنة أو حرف ممال رقت، وإن كان قبلها غير ذلك فخمت للجميع، فمثالها بعد الكسرة ﴿مِرَاسَاوَر﴾ [الكهف:31] ﴿مُنْدَوْر﴾ [النازعات:44] و﴿مُدَكِير﴾ [القمر:15]، ومثالها بعد الياء الساكنة ﴿أَلْغَيَّر﴾ [آل عمران:26] و﴿لَاَصَيَّر﴾ [الشعراء:50] ﴿فَدَيَّر﴾ [البقرة:19]، ومثالها بعد الممال ﴿الْأَبْرَار﴾ [المطففين:18] و﴿الْجَار﴾ [الأنعام:136]، ومثل الممال الراء الأولى في ﴿يَشْتَر﴾ [المرسلات:32] فيوقف على الثانية لورش بالترقيق.

ج- يدخل في التي قبلها كسر الكسرة المباشرة كما في الأمثلة، والكسرة المفصولة عن الراء بساكن مستفل نحو ﴿الشَّعْر﴾ [يس:68] و﴿السَّيْر﴾ [البقرة:101] و﴿الْوَكْر﴾ [الحجر:6]، أما المفصولة عنها بساكن مستعل نحو ﴿مَضَر﴾ [يوسف:21] و﴿الْفَضْر﴾ [سبا:12] ففيها خلاف؛ فأخذ جماعة من أهل الأداء فيها بالتفخيم لجميع القراء، وأخذ آخرون بالترقيق للجميع، والمشهور المأخوذ به في بلدنا هو التفخيم.

قال الإمام ابن القاضي المكناسي-رحمه الله-: «المشهور اعتبار حرف الاستعلاء في الوقف على ﴿مَضَر﴾ و﴿عَيَّرَ الْفَضْر﴾، فليس إلا التفخيم، وبه الأخذ عندنا بفاس وأرض المغرب قاطبة» [الفجر الساطع، ج 3، ص 402].

ثالثاً: حكم الراء في حال الوقف عليها بالروم

الروم هو النطق ببعض الحركة، يسمعه القريب فقط، وسيأتي بيانه في باب الوقف، وذكره الناظم هنا لأنه داخل في الوقف على الراء، وحكم الراء إذا وقف عليها بالروم يجري على حكمها في الوصل، فترقق للكل إذا كانت مكسورة، وترقق لورش فقط إن كانت مضمومة وقبلها كسرة أو ياء ساكنة، فإن كان قبلها غير ذلك فخمت للكل، وإنما كان الروم كالوصل لأنه قائم مقام الحركة. ثم أمر الناظم-رحمه الله-القارئ بأن يأخذ ما ذكره له في هذا الباب من أحكام الراءات، وأن يدع ما لم يجئ للأصل، أي: على الأصل وهو التفخيم، فقال: «فَرِدْ، وَدَغْ مَا لَمْ يَرِدْ لِلْأَصْلِ»،

والذي لم يرد هو الراء المفتوحة والمضمومة والساكنة إذا لم يوجد مع كل منها سبب الترفيق،
نحو: ﴿النَّذْرُ﴾ [القمر: 5] و﴿النَّجْرُ﴾ [البقرة: 59] و﴿يُغْفَرُ لَكُمْ﴾ [البقرة: 57] و﴿بِالنَّجْرِ﴾ [المدثر: 5]،
على خلاف في بعضها، والصحيح التفخيم في ذلك كله وما أشبهه لجميع القراء.

أطبق

أرسل الآيات الآتية، وأقف على كل راء بالحكم الذي يناسبها:

- ﴿وَالْبَجْرُ ① وَلَبِالْ عَشْرِ ② وَالشَّعْبُ وَالْوَثْرُ ③ وَالْيَلِ إِذَا يَسْرُ ④﴾ هَلْ فِي ذَلِكَ مَقْسَمٌ
لِّبِجْرٍ ﴿ [الفجر: 1-5]

- ﴿فَلَمَّا بَلَغَ لَكُمْ إِلَهُ الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: 67]

- ﴿وَأَسْلَمْنَا لَهُ، غَيْرَ الْفَكْرِ﴾ [سبا: 12]

أتدبر وأتخلق

دقائق الليل غالية، فلا نضيعها في الغفلة.

أقوم تعلماتي

1. لماذا وصف الناظم ترقيق الراء المكسورة بكونه ضرورة؟

2. أضع في خطاطة ناظمة أحكام الوقف على الراء.

3. أمثل بمثال واحد لكل من الراء المتطرفة الساكنة والمضمومة والمفتوحة، وأقرأها واقفا
على الراء.

أستعد للدرس

- أتعاهد المتن وأراجع دروسي، وأستعد لحصة الأنشطة التطبيقية.